Fem Pawer
النسوية من أجل حقوق النساء الاقتصادية

KVINNA KVINNA

PWWSD

ملخص سياسات

«كيف نجعل شبكات التواصل الاجتماعي مساحات آمنه للشابات والنساء الفلسطينيات»

جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

2025

ملخص سياسات

«كيف نجعل شبكات التواصل الاجتماعي مساحات آمنه للشابات والنساء الفلسطينيات»

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية

الموقع الإلكترونيّ: www.pwwsd.org

البريد الإلكترونيّ: pwwsd@pwwsd.org

إعداد

د. سعيد أبو معلا

أستاذ الإعلام الرقمي في كلية الإعلام الحديث

الجامعة العربية الأمريكية- رام الله

حقوق الطبع محفوظة © جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية 2025

تم انجاز هذا الملخص من قبل جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية ضمن برنامج النسوية من اجل حقوق النساء الاقتصادية FemPawer، وبدعم من وزارة الخارجية الهولندية، ولا تعبر الآراء الواردة هنا بالضرورة عن المؤسسات الممولة.

1. المشكلة:

نُظر للفضاء الإلكتروني لسنوات طويلة على أنه ملاذا آمنا للنساء، حيث يوفر لهن فرصا كثيرة ليتمكن من التواصل والتعبير عن أنفسهن، لكن المفارقة أن النساء تتعرض للاعتداء عبر الفضاء الرقمي

فالثابت اليوم أن النساء يتعرضن للاعتداء في الفضاء الإلكتروني وهو ما جعل من البيئة الرقمية بيئة غير آمنة للشابات والنساء.

والمتفق عليه بين الباحثين والباحثات والنشطاء والناشطات المدافعين/ المدافعات عن حقوق النساء، أن العنف ضدّهن ومشاعر كرههنّ المتفشيان في الحياة الواقعية ينتقل بسرعة فائقة إلى العالم الرقمي، فالإنترنت وتكنولوجيا الاتصال الحديثة تعتبر ميسر لهذا العنف، حيث تدفع النساء والفتيات ثمنًا عند التحدث علنًا والتعبير عن آرائهن ووجهات نظرهن، أو حتى لمجرد وجودهن في العالم الرقمي، وهي مسألة أصبح ينظر لها على أنها مشكلة عالمية ذات آثار خطيرة على المجتمعات في جميع أنحاء العالم، وكذلك على حياة الشابات والنساء الفلسطينيات.

والثابت أيضا في انتقال الإشكاليات الاجتماعية، والدينية والسياسية المرتبطة بالنساء إلى الفضاء الرقمي، هو أن تأثيرها وانتشارها يكون أعمق لكونها تعكس جانبا من المشكلات المُتجذّرة في هذه المجتمعات، فيما تصبغ في البيئات الرقمية بخصائصها وسماتها أيضا.

وفي المقابل، أدى تزايد نطاق الإنترنت وانتشار تقنيات المعلومات والاتصال السريعة ورواج وسائل التواصل الاجتماعي إلى تقديم فرص جديدة وإتاحة إمكانية بذل جهود متنوعة للتصدي للعنف ضد الشابات والنساء، وصولا إلى جعل بيئة الإنترنت عموما وشبكات التواصل الاجتماعي، بيئات آمنة لهن.

وحتى اللحظة، ورغم دخول الإنترنت إلى فلسطين المحتلة عام 1997، إلا أن البعض (مسؤولين ومؤسسات مجتمع مدني وحتى مؤسسات حقوقية) يرى أن بيئة الإنترنت لا تستحق الاهتمام، فهناك نظرة عامة قاصرة تجاه الحضور والتواجد الرقمي وأهميته وتأثيراته ومدى الاستفادة منه. ترافق ذلك مع تحول عالمي حيث أصبحت الحقوق الرقمية مسألة تترسخ بشكل متزايد، فيما يتضاعف حضورها والحديث عنها وبحث كافة مجالاتها، وفي العمق منها الحقوق الرقمية للنساء اللواتي يعتبرن فئات هشة ومهمشة في كثير من المجتمعات.

2. تعريفات مرتبطة بمفهوم البيئة الرقمية الأمنة:

لا يوجد تعريف محدد لمفهوم «المساحات الآمنة للشابات والنساء على شبكات التواصل الاجتماعي»، لكنه مفهوم مرتبط بمجموعة من المفاهيم النقيضة مثل: «العنف الرقمي بحق النساء» الذي يعرف بأنّه: «كلّ اعتداء أو تهديد باعتداء لفظي أو مادي أو جنسي أو اقتصادي أو نفسي يُمارس ضدّ المرأة اعتمادا على أيّ نوع من أنواع المحامل الرقمية».

والملاحظ أن الاهتمام بدأ باكرا بظاهرة العنف في البيئات الرقمية، ففي عام 2004 أعلن عن «اليوم العالمي للإنترنت الآمن» الذي يصادف في 9 شباط من كل عام، والهدف منه الاحتفال بالذكرى السنوية كمسألة لا تتعلق بالنساء بشكل خاص، إنما تهدف إلى مزيد

من توعية المجتمع بكافة مكوناته بضرورة الاستخدام الآمن للإنترنت، ومراعاة وسائل السلامة والأمان والاستخدام المسؤول له.

فيما يعني مفهوم «الإنترنت الآمن» بقاء كافة المعلومات الشخصية تحت سيطرة الشخص، والمحافظة عليها من عمليات السرقة أو القرصنة، بالإضافة إلى توعية الشخص بما قد ينتج عن الإفصاح عن تلك المعلومات الشخصية لشخصٍ آخر قد يستغل تلك المعلومات فيما بعد.

كما يرتبط موضوع ملخص السياسات بمفهوم «العنف الرقمي الجندري» أو «العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي» أو «العنف الممارس على النساء الميسر رقميا»، أو «خطابات الكراهية ضد النساء على الشبكات الاجتماعية». وكلها مفاهيم تتقاطع مع مفاهيم أشمل مثل: «الفضاء السيبراني»، و»الأمن السيبراني»، و»المصلحة العامة والإنترنت» والذي يشير إلى استخدامات لشبكة الإنترنت يمكن اعتبارها ضرورية للصالح العام العالمي والخير لعموم الجماهير ورفاهيتها، والنساء في صميم هذا التعريف. وكذلك مصطلح «النفاذ الشامل على الإنترنت» ويعني: سياسة ترمي إلى تيسير وضمان نفاذ الجميع إلى الإنترنت بتكلفة معقولة، فالنفاذ الشامل بمعناه الواسع يتضمن مجموعة متنوعة من القضايا تضم الإلمام بأساسيات المعلوماتية والحاسوب واكتساب مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن التنوع اللغوي من خلال حماية اللغات والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والأقليات والأشخاص ذوي الإعاقة، وأخيرا، مفهوم «حرية تدفق المعلومات على الإنترنت» والتي تُعدُّ عنصراً جوهرياً من عناصر أسلوب الحياة عبر الإنترنت، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالحق في حرية الرأي والتعبير، وهي من حقوق الإنسان الأساسية. كما تشير إلى حرية نشر الأخبار أو الأفكار، ونقل البيانات العلمية أو التكنولوجية، وتوعية الناس بشأن أساسيات الحياة الديمقراطية، وتوفير وسيلة للتعبير الثقافي الفردي أو الجماعي.

ولكون هذه المفاهيم العامة لم تركز على خصوصية النساء في البيئة الرقمية، فقد أطلقت نسويات وناشطات مصطلح «الإنترنت النسوي» وهو مفهوم ينطلق من نقطة تمكين المزيد من النساء من الوصول لخدمات إنترنت تحقق مبدأ المساواة وذات تكلفة ميسورة، وكذلك تمكينهن من إنشاء وتصميم واستخدام التقنيات لمواجهة التمييز على أساس الجنس. وفقا لذلك يعتبر الإنترنت النسوي: فضاء سيبرانيا يسمح بتسخير التقنية لنقل واقع حياة النساء في المجتمعات المحلية وحول العالم، ويضمن حرية التعبير الجندري، بالإضافة إلى أنه يأخذ مسألة العنف ضد النساء على الإنترنت بجدية ويعمل على إيجاد حلول لها.

3. حقائق وأرقام:

كثيرة هي الأرقام التي تدلل على تحول بيئة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي إلى أماكن غير آمنه للشابات والنساء، هنا نسرد جانبا منها على سبيل المثال وليس الحصر:

- 85% من النساء شهدن عنفًا رقميًا يُمارَس ضد نساء أخريات، في حين أن 38 في المائة من النساء تعرضن شخصيًا للعنف عبر الإنترنت، بحسب معطيات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- النساء أكثر عرضة من الرجال للاعتداءات عبر الإنترنت بمقدار 27 مرة.
- 70% من الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان (العربيات) أبلغن عن شعورهن بعدم الأمان في الحيز الإلكتروني.

- 54% نسبة النساء الفلسطينيات اللواتي سبق لهن التعرض للعنف عبر الإنترنت، حسب معطيات هيئة الأمم المتحدة للمرأة.
- خطاب الكراهية على أساس جندري احتل المرتبة الثانية من الخطابات في الفضاء الرقمي حيث جاء بعد الخطاب السياسي، بحسب دراسة لمركز حملة.
- امرأة من كل 5 نساء في العالم العربي تعرضن للعنف على الإنترنت، قامت بحذف أو وقف حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بها.
- (51%) من النساء العربيات يرين أن العنف الذي تعرضن له على الإنترنت لم يكن له أي سبب، فيما رأت حوالي 23% من النساء أن تعرضهن للعنف كان بسبب مظهرهن الخارجي، ويلي ذلك أن مناصرة حقوق المرأة (16%).
- 65% من النساء الفلسطينيات لا يستخدمن صورهن الشخصية كصورة تعريفية «بروفايل».
- 28% من النساء الفلسطينيات سبق وتعرضن لمحاولات اختراق حساباتهن على منصات التواصل الاجتماعي، و17% تعرضن لمحاولات تسريب صور. و16%تعرضن لمحاولة ابتزاز على المنصات الرقمية.
- 50% من النساء يشعرن أنهن مراقبات على المنصات الإلكترونية، و25% من النساء تعرضن لتعليقات أو مضايقات مثل الاستهزاء أو التحقير وذلك لكونهن نساء، و40% من الحالات كانت من أشخاص لا يعرفنهم.
- نُصح 36% من النساء من الدول العربية اللائي تعرضن للعنف الإلكتروني بأن يتجاهلن الواقعة، و23% تم إلقاء اللوم عليهن، و21% قيل لهن أن يحذفن حسابات التواصل الاجتماعي الخاصة بهن.
- 44% نسبة النساء اللاتي تعرضن للعنف على الإنترنت أبلغن أن الحادث انتقل إلى خارج نطاق الإنترنت.

4. لماذا ملخص سياسات؟:

تعاني النساء الفلسطينيات من أشكال عنف متعددة ومتراكمة، فهن من جهة، يعانين من عواقب السياسات والممارسات السلطوية الاستعمارية الإسرائيلية التي تنتهك حقوق الإنسان، كما يعانين من جهة ثانية من ممارسات السلطة الفلسطينية في ظل تنامي حالة القمع السياسي وتقليص مساحة التعبير عن الرأي، ومن جهة ثالثة، يعانين من التمييز الناجم عن البنى المجتمعية الأبوية ومعاييرها وخطابها الثقافي المتعلق بالنوع الاجتماعي، التي تفاقمت بفعل عدم ملاءمة الإطار القانوني الفلسطيني مع المعايير الدولية والاتفاقيات التي انضمت إليها دولة فلسطين.

والثابت أن هناك علاقة واضحة بين ظاهرة العنف في العالم الواقعي الممارس بحق الشابات والنساء الفلسطينيات، والعنف الرقمي على شبكات التواصل الاجتماعي، حيث يشهد الفضاء الرقمي الفلسطيني تزايدا ملحوظا في ظاهرة العنف الجندري على شبكات التواصل الاجتماعي، وهو ما يعزز ضرورة إطلاق ملخص سياساتي يبحث مسألة التفكير في طرق ووسائل تحول شبكات التواصل الاجتماعي إلى فضاء آمن للشابات والنساء

الفلسطينيات، ومن الأسباب الداعية إلى ذلك:

- تعتبر شبكات التواصل الاجتماعي في الحالة الفلسطينية منفذا ومتنفسا مهما وضروريا ولا سيما في ظل الوقع السياسي المركب وتعدد السلطات المسيطرة على الحيز العام، فالتضييق والحصار الذي يشرذم الفلسطينيين/ات ويمنع تواصلهم/ن الفعلي وتعارفهم/ن عن قرب، هو ما يجعل المنصات مساحة تواصل ولقاء وتعارف وتبادل معلومات وآراء، وهو ما يتعزز مع الشابات والنساء بصفتهن فئات مقموعة ومهمشة، كونه يعزز من شعورهن بالانتماء المجتمعي.

- كما أن الشبكات الاجتماعية تعتبر إعلاما بديلا ينقل المعلومات، ومساحة للتعبير عن الرأي ورفع الصوت في وجه السلطات المختلفة. وهو ما يحتم تواجد النساء في هذا الفضاء، فالشبكات الاجتماعية ينظر إليها على أنها ساحات النضال من أجل تحقيق المساواة والعدالة، على قاعدة حقوق المواطنة الشاملة، وبشكل خاص حق التعبير عن الرأي، كما أنها توفر للنساء مساحة يلتقين فيها، ويتشاركن الأفكار والآراء، وينشرن التوعية والعرائض، ويجمعن التمويل. الخ.

- يرى المدافعون والمدافعات عن حقوق المرأة في المجتمع المدني، وتحديدا في الحركة النسوية، أهمية حضور الشابات والنساء على منصات التواصل الاجتماعي، فهي أماكن تستخدم من أجل النشاط الحركي، وآليات بناء الحركة، إضافة الى تنظيم حملات المناصرة والضغط لمواجهة كافة أشكال التمييز والإقصاء، ما يعني أن هناك باباً قد فُتح لفرص وآفاق جديدة في ظل تغلغل الإنترنت في تفاصيل حياتنا.

- تعتبر قضية الفضاء الرقمي الآمن للنساء استجابة من الجهات الحقوقية والحركة النسوية في ظل كم المخاطر والتهديدات متعددة الجوانب والأوجه، حيث هناك ضرورة للمشاركة بشكل فعال لتحويل مسار التكنولوجيات الرقمية من خلال سياسات وممارسات الرعاية والأمان.

- تزخر محامل رقمية مثل: فيسبوك أو انستغرام، أو تيك توك أو تلغرام..الخ، بكم هائل من المحتوى والأنشطة العنيفة والتنمر المبني على النوع الاجتماعي والعنف الجنسي المهين لكرامة النساء، وهو أمر يستدعي المواجهة ومقاومة الخطابات السائدة، حيث يتعذر القيام بذلك من دون إشراك النساء في الشبكات الاجتماعية والعمل على توفير بيئات آمنه لهن.

- المناصرات والناشطات في قضايا حقوق المرأة يحلمن ويخططن لتأسيس شبكة إنترنت توفر مساحة للمرح وللرفاهية Well-being، وتساعد في استدامة حركة النساء من خلال تمكينهن من مواصلة أعمال المناصرة والنضال والأعمال الجماعية دون السقوط ضحية للخوف من التعرض للمراقبة والتهديد والعنف.

- تواجد الشابات والنساء على شبكات التواصل الاجتماعي يمنحهن القوة لاقتراح خطاب مضاد والتحكم في السردية حول كل المسائل المتصلة بهويات النساء وتجاربهن الشخصية، وتعزيز البيئة الآمنة يمكنهن من ذلك الهدف.

- جانب من العنف الذي تتعرض له الشابات والنساء على الإنترنت ليس نتاجًا بشريًا، ولكنه وعلى نحو متزايد، يُرتكب من البوتات (Bots) التي باتت تُنتج اليوم حوالي نصف

حركة مرور الويب، فهي حسابات مزيفة تحاكي الحسابات الحقيقية للمستخدمين/ات، وباتت تنتج قدرًا متزايدًا من المحتوى على تلك الشبكات، وفي حال كان توجيه البوتات ضد النساء فإنها ستعلب دورا كبيرا في تشويه النقاش العام عبر إغراق المنصات بخطاب الكراهية والعنف وسوء المعاملة، وهو أمر يجب الوعي به ومقاومته بمختلف الطرق والحلول التقنية وتحديدا في ظل تنامي أدوار البوتات باستخدام تطبيقات الذكاء الاصطناعي.

- مشكلة أخرى، تدلل على أهمية ملخص السياسات وهي أن هناك اعتقاداً لدى ما يقرب من نصف الرجال، والنساء أيضا، أن العنف على الإنترنت ليس بالأمر الخطير إذا بقي على الإنترنت، وهذه فكرة ساذجة وغير صحيحة وتعكس موقفا قاصرا في فهم البيئات الرقمية ودورها في حياتنا اليومية وأثرها علينا وعلى مستقبلنا.

- أخيرا، تعزز شبكات التواصل الاجتماعي عنف غير منظور على النساء وتحديدا فئة الشابات، فهناك تقسيم جندري للأدوار والصور النمطية المرتبطة بظاهرة «المؤثرات/ فتيات التكنولوجيا» والتي من شأنها أن تزيد من وتيرة الضغط النفسي على النساء، إذ تجد النساء أنفسهن يقمن بنفس الأدوار على المحامل الرقمية، حيث تُحيل هذه الظاهرة على تنامي ممارسات استعراض الذات من جهة أولى وتنامي البعد الاستهلاكي للشبكات الاجتماعية من جهة ثانية. فظاهرة «المؤثّرات» أصبحت ترتبط بعالم الاستهلاك، وغالبا، بمجالات التجميل أو الموضة أو الطبخ أو الترفيه والاعتناء بالبشرة...وذلك يُعيد إنتاج التمثّلات الاجتماعية المتعلّقة بالنساء والتقسيم الجندري للأدوار والفضاءات حيث يُساهم في تثبيت الصور النمطية السائدة وترسيخ ثقافة سلعنة/ بضعنة النساء واختزالهنّ في أدوار التبعية للرجل كحال «ربّات البيوت»، وفي تعميق ثقافة الصمت عملا بمقولة «كوني جميلة واصمتي».

5. التهديدات التي تواجه الشابات والنساء على شبكات التوصل الاجتماعي:

يأخذ العنف الرقمي الممارس بحق النساء، وفق دراسة صادرة عن هيئة الأمم المتحدة أشكالاً عدّة، ومن المهم التأكيد، هنا قبل الحديث عن مظاهر هذا العنف في البيئات الرقمية، على أن العنف على الإنترنت وخارجه مترابطان، حيث يصعب عادة التمييز بين نتائج الأفعال التي بدأت في البيئات الرقمية وبين الحقائق خارجها والعكس صحيح، غير أن الثابت هنا إنّ التطور البشري والتكنولوجي أوجد أدواتٍ جديدة لتعنيف النساء بدلاً من المساهمة بوضع حدّ للعنف المبني على النوع الاجتماعي الممارس بحقهن.

في ضوء ذلك، يتبلور العنف القائم على النوع الاجتماعي الذي تسهله التكنولوجيا في أشكالٍ عدّة، فيما يلي حصرا لأبرز هذه الأشكال:

1. الكشف العلني عن معلومات شخصية خاصة عبر الإنترنت (التشهير الرقمي):

وتعني نشر معلومات شخصية وحساسة عن الشابات والنساء، بما في ذلك عناوين السكن والعمل وأرقام الهواتف وعناوين البريد الالكتروني وأسماء أفراد العائلة، دون إذن.

2. الابتزاز الجنسي/ الانتقام الإباحي:

الابتزاز من خلال التهديد بنشر المعلومات أو الصور أو مقاطع الفيديو الجنسية؛ أو الإساءة القائمة على الصور (مشاركة الصور الحميمة دون تراض)؛ وذلك من خلال

استخدام الصور والتي غالبا ما تكون ذات طبيعة جنسية للتشهير أو الاستغلال أو الإذلال أو التحرش.

3. التنمر السيبراني:

شكل من أشكال التحرش عبر شبكة الإنترنت، تتضمن إلحاق ضرر مستمر ومتعمد من خلال التقنيات الرقمية، ويهدف إلى تقويض احترام الذات لدى الشخص المستهدف.

4. التحرش الجنسي عبر شبكة الإنترنت:

سلوك متكرر يهدد أو يزعج أو يخيف أو يسيء إلى شخص ما عن طريق إرسال تعليقات صور مهينة أو مسيئة. ويؤثر التحرش الجنسي عبر الإنترنت بشكل رئيس على النساء والفتيات، ويطلق عليه أيضا: الإغواء عبر شبكة الإنترنت لغرض الاعتداء الجنسي؛ والاختراق.

5. المطاردة السيبرانية، التعقب أو الملاحقة:

المراقبة المستمرة و/أو غير المرغوب فيها، و/أو التهديدية، والاتصال و/أو المطاردة من خلال الوسائل التكنولوجية. ويمكن أن تتحول الملاحقة السيبرانية إلى ملاحقة خارج شبكة الإنترنت والعكس صحيح. ويرتكز هذا النوع من التهديدات على تتبع مواقع النساء ونشاطهنّ باستخدام أجهزة التعقب، وبرامج التجسس، وكاميرات وتطبيقات المواعدة القائمة على التحقق من سجلات البريد الإلكتروني والمكالمات والرسائل.

6. الغوغاء السيبراني:

مجموعة كبيرة من المهاجمين عبر شبكة الإنترنت يحددون هدفا ويهينونه ويسيئون إليه لفظيا وغالبا بطريقة منظمة ومنسقة.

7. انتحال الشخصية عبر شبكة الإنترنت:

إنشاء ملف تعريفي مزيف وانتحال هوية شخص ما لأغراض شائنة بما في ذلك تدمير سمعة شخص أو تهديد سلامته.

8. التزييف الضحل:

صور/ة جرى التلاعب بها باستخدام برامج تحرير الصور، مثل: وضع وجه شخص على جسد شخص آخر، ويجري التزييف العميق الأشد تعقيدا وقابلية للتصديق باستخدام التعليم الآلي (الذكاء الاصطناعي).

ننوه هنا، أن كافة الأشكال والأنواع السابقة لا تختص بها الشابات والنساء، لكنهن الأكثر تعرضا لهذه الأشكال العنيفة، وهو الأمر الذي يجعل من شبكات التواصل الاجتماعي بيئات عنيفة وعدوانية وغير آمنة، تمتلئ بممارسات وسلوكيات تحد من حرية النساء وتقلص من تواجدهن في الحيز العام.

6. سمات التهديدات الرقمية التي تستهدف الشابات والنساء وخصائصها:

يرى الباحثون/ات والناشطون/الناشطات المختصون/ المختصات، أن مخاطر ونتائج التهديدات الرقمية التي تستهدف النساء والشابات أكثر خطورة مما هي في الواقع، يعود

ذلك إلى خصائص وسمات الشبكة ذاتها وشبكات التواصل الاجتماعي، ومن أبرز هذه الخصائص التي تترك آثارا كبيرة على النساء نجمل ما يلي:

- الاستدامة الرقمية:

يعتبر المحتوى الموجود على الإنترنت عامة وشبكات التواصل الاجتماعي مستداما، يعود ذلك إلى إمكانية نسخة وإعادة تخزينه بعدد لا نهائي من المرات وبطرق مختلفة يستحيل معها ضمان اختفائه، وهو ما يجعل أضراره ذات أثر طويل الأمد، فالمحتوى المسبب للضرر للشابات والنساء يظل يطارد ضحاياه لفترات طويلة مولدا مزيدا من الآثار والأضرار.

- الانتشار السريع:

تمتاز شبكات التواصل الاجتماعي بقدرة هائلة لنشر التهديد أو التحريض أو منشورات وصور الإساءة، وهو ما يجعلها تتحول لفعل ضاغط خلال فترة زمنية قصيرة جدا، وغالبا لا يمكن تدارك مسألة النشر في ظل الآلاف من المواطنين الذين يتولون عملية النشر وتحديدا في حال كان الأمر يتعلق بالنساء والشابات.

- انتفاء وجود الحدود:

ينظر للجريمة في مجال الفضاء الرقمي على أنها جريمة لا حدود لها. فمن الممكن لمرتكبي الجرائم الإلكترونية وضحاياهم أن يتواجدوا في مناطق مختلفة، ويمكن أن تمتد آثار الجريمة عبر المجتمعات في جميع أنحاء العالم، فعلى عكس الجريمة على أرض الواقع لا حاجة لمقربة جسدية لحدوث الجريمة وهذا ما يستدعي استجابة عاجلة عند وقوع الجريمة الإلكترونية.

- المجهولية أو إخفاء الهوية:

منح التطور التكنولوجي فرصة للمهاجمين على شبكات التواصل الاجتماعي وغيرها، إمكانية إخفاء هويتهم، ورغم أن ذلك كان متاحا سابقا، إلا أنه اليوم أصبح متاحا بشكل كبير. حيث تتيح التقنيات تجاوز الهويات الحقيقة من خلال الأسماء المستعارة أو انتحال الشخصيات، وهو ما يعطي للمهاجمين إمكانية الإفلات من العقاب.

- غياب التعاطف:

غالبا ما لا يرى المعتدي في البيئة الرقمية الضحية المعتدى عليها، هو يرى صفحة أو منشورات أو فيديوهات أو صور تمثل الضحية ولكنها لا تعكس حقيقة الشابة أو المرأة، كما أن المعتدي لا يرى أثر أفعاله على ضحيته، وهو ما يقلل من أثر التعاطف أو الشعور بالذنب.

كافة الخصائص السابقة تعزز من جعل البيئات الرقمية والمنصات الاجتماعية غير آمنة للنساء والشابات، فهي سمات تعمق معاناة النساء وتجعلها مستمرة في حال تعرضن للاعتداءات الرقمية، كما أنها تمنح المعتدين سلاما داخليا وبراءه مصطنعة، وهو ما لا يجب الصمت عليه أو القبول به.

7. نتائج وآثار:

يترتب على تصاعد التهديدات بحق النساء والشابات الفلسطينيات بفعل تواجدهن على الشبكات الاجتماعية مجموعة كبيرة من النتائج والتأثيرات، يمكن إجمالها على النحو التالي:

- ينطوي نمط العنف الذي يستهدف الشابات والنساء على الشبكات الاجتماعية على عواقب كبيرة، منها ما هو صحي متعلق بالسلامة العامة، مثل: أن تعيش النساء والشابات في حالة من الذعر والقلق الشديدين. ومنها ما يبرز على شكل أعراض مثل: اضطرابات السلوك الغذائي أو اضطرابات النوم أو التوتر وظهور نوبات من الهلع والخوف والاكتئاب، فقدان الثقة في الأشخاص من حولهن، وقد يصل في بعض الحالات إلى ظهور ميول انتحارية.

- تشير دراسات إلى أن هذا النوع من العنف يعتبر أكثر إيلاماً، لأن شبكة الإنترنت كانت ملاذهن الذي طالما توجهن إليه، بحثا عن الأمان والانتماء.

- تشير دراسات أيضا إلى أن العنف الذي تتعرض له النساء في الحيز الرقمي لا يمكث في الإنترنت، فهناك صلة وثيقة تشير إلى أن العنف الرقمي ينتقل إلى ممارسات عنيفة في البيئة الواقعية.

- بفعل فقدان حالة الأمان على شبكات التواصل الاجتماعي، تمارس النساء والفتيات الرقابة الذاتية، وهي تعكس حالة قمع ذاتية وطوعية تحرمهن من التعبير عن وجهات نظرهن في الشأن العام، وإسكات أصوات النساء في كل ما يخص حياتهن، فالتهديدات الرقمية تقودهن إلى التراجع عن الأدوار المهمة، كما هو الحال في السياسة والشأن العام.

- قد يترتب على فقدان حالة الأمان على شبكات التواصل الاجتماعي وتحديدا في حال لم تحصل النساء اللواتي تعرضن للتهديدات على الشبكة على دعم مناسب وحماية، فإنه من المتوقع أن يستبعدن أنفسهن كليا من التواجد على الشبكات، من خلال عدم التفاعل (الوجود الصامت) أو تجميد الحسابات، أو حذفها، أو ترك البيئة الرقمية كليا.

- يترتب على فقدان الأمان في البيئات الرقمية نتائج سياسية واقتصادية على النساء والفتيات وعلى أسرهن وعلى المجتمع بأسره، فاستخدام التكنولوجيا التمكينية، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى النساء، يؤدي الى تمكينهن اقتصاديا، وتحقيق المساواة بين الجنسين، وبالتالي الحرمان من ذلك يقود إلى نتائج سلبية سياسيا واقتصاديا.

- باتت شبكات التواصل الاجتماعي وسيلةً لا غنى عنها، ومن حقّ النساء الحضور فيها والاستفادة من الخدمات التي تقدمها.

8. سياسات شبكات التواصل الاجتماعي:

ينظر خبراء/ خبيرات ونشطاء/ ناشطات وحقوقيون/ حقوقيات ومدافعون/ مدافعات عن الحقوق الرقمية إلى سياسات شبكات التواصل الاجتماعي على أنها جزء من كون الشبكات الاجتماعية بيئات غير آمنة للشابات والنساء، نوجز هنا بشكل مكثف جوانب أساسية من هذا الاتهام:

- أولا: تدار المنصات الرقمية من قبل شركات ربحية، حيث يعتبر الإعلان مصدرا أساسيا في دخلها، وبالتالي تقوم آلية عملها على قاعدة أنه كلما زاد الوقت الذي يقضيه/ تقضيه المستخدمون/ المستخدمات على المنصات، كلما زاد تفاعلهم/ ن مع المنشورات وبالتالي تزداد فرص رؤيتهم/ ن الإعلانات، وكلما حدث ذلك كلما زادت أرباح المنصات. هنا تتوجه انتقادات إلى المنصات لكونها تدعم وصول المنشورات التي تحوز على نقاشات

وجدل كبيرين، فالمحتوى الإشكالي يظهر بكثرة وغالبا ما تعتبر الموضوعات المرتبطة بالنساء وبالمواقف منهن مصدرا رئيسيا لهذا الجدل، وهو ما يجعل من الشبكات مصدرا رئيسا لشن الهجمات على النساء والتنمر عليهن وبيئة خصبة لخطاب الكراهية القائم على النوع الاجتماعي، أو الذي يستهدف المؤسسات النسوية والحقوقية.

هنا لا بد من التأكيد أن شبكات التواصل الاجتماعي تدعي أنها تهتم بهذه المخاوف وتكبح جماح العنف المتعلق بالنساء، لكن الانتقادات المحلية والعالمية تتصاعد بين فترة وأخرى على هذه السياسات، فجانب منها يفتقد الفعالية فيما هناك جانب آخر تعتبر مقصرة فيه ولا تتعاطى معه بطريقة تحقق الصالح العام ولا بما يراعي خصوصية الشابات والنساء في المناطق العربية.

- ثانيا: تقوم آليه عمل المنصات على «الخوارزميات» وهي تعمل على محورين رئيسين، الأول: يتيح للمستخدم المادة التي يحبها، والتي في الأغلب تكون في صورة مشاركات لمستخدمين/ات آخرين/أخريات أو مقالات أو مواد مرئية أو مسموعة تتفق مع هوى المستخدم/ المستخدمة. وبما أن الإنسان قد جُبِل على حب ما يؤيد وجهة نظره، فإن المستخدمين يعبرون عن هذا الإعجاب من خلال وضع علامة «إعجاب» أو «إعادة تغريد»/ إعادة نشر للمحتوى الذي يوافق هواهم. لذلك، فإن المنصات ستوفر لهم محتوى إضافيا على شاكلته، والذي يكون منشأه غالبا من أناس متوافقين معهم، وبالتالي سيخفي عنهم المحتوى المخالف لهواهم، يترتب على هذه السياسة خلق ما أصبح يصطلح عليه «غرف الصدى».

أما المحور الثاني، فتعمل الخوارزميات على تقديم مكافأة للذين يبالغون ويتطرفون في التأكيد على الهوية الجامعة للمنتمين إلى «غرف الصدى»، سواء عن طريق تقديس رموز المجموعة وأفكارها، أو من خلال مهاجمة المخالفين وأفكارهم. فالمشاركات التي تتميز بالمبالغة والتطرف غالبا ما تجلب المزيد من التفاعل، وبالتالي يزيد من وقت المستخدمين على المنصة. وهو ما يعزز ظهور المشاركات المتطرفة لمستخدمين أكثر، مما يكسبهم المزيد من «الإعجاب» أو «إعادة التغريد».

هذان المحوران يعززان من «غرف صدى الصوت» ويوسعان الهوة بين المستخدمين المخالفين في الرأي ويزيد من الاستقطاب بينهم، حيث لا يتفاعلون ولا يتبادلون الأفكار، وتعتبر قضايا النساء وكل ما يتعلق بهن موضوعات أساسية لهذه الغرف، فأساس عمل الخوارزميات يزيد من فرص تعرض أفراد، ذوي ميول عنصرية أو كارهة للنساء إلى محتوى إعلامي يتوافق مع أفكارهم، ما يزيد من تصاعد خطاب الكراهية والعنصرية بحق النساء وبالتالي تتحول الشبكات إلى أماكن أقل أمنا وسلامة.

9. ردود فعل ومواجهة:

تنشط مؤسسات نسوية وحقوقية عبر تنظيم الحملات وتحشيد النشطاء/ات من أجل معالجة ممارسات الشبكات الاجتماعية بحق النساء، مثلا، لقد اضطرت إدارة فيسبوك/ ميتا إلى مواجهة مشكلة خطاب الكراهية القائم على أساس الجنس في صفحاته بعد الالتباس في موقفه من اعتبار الإساءة إلى صور النساء انتهاكا لشروط الخدمة، وهناك عشرات الحملات العالمية.

كما وضعت جهات دولية مجموعة من المبادئ التوجيهية لتنظيم عمل المنصات الرقمية،

ومن هؤلاء «اليونسكو» التي قادت مجموعة من المشاورات بغية وضع مبادئ توجيهية تركِّز على البنى والعمليات اللازمة لضمان تمتع المستخدمين/ات بتفاعل أكثر أماناً مع المحتوى على شبكة الإنترنت وأن يكونوا/ن أكثر قدرة على نقد هذا المحتوى، والهدف من ذلك القيام على التوازي بدعم حرية التعبير وتوافر المعلومات الدقيقة والموثوق بها في المجال العام.

في السياق الفلسطيني، تعتبر المؤسسات التي تنشط في مجال الحقوق الرقمية عامة والإنترنت الآمن للنساء والشابات قليلة العدد، ومع ذلك هناك جهود مبشرة في هذا السياق من بعض المؤسسات الناشطة في هذا المجال، ومن أبرز هذه المؤسسات على سبيل المثال لا الحصر:

المؤسسة	الموقع	طبيعة العمل
مؤسسة سوا	https://sawa.ps/	مؤسسة سوا تتمتع بصفة الشريك الموثوق لفيسبوك، انستغرام أو ماسنجر والتي تهدف للحد من التمييز والكراهية والتحرش والابتزاز عبر وسائل التواصل الاجتماعي، و»سوا» قادرة على الاتصال المباشر مع فيسبوك والمطالبة بإزالة أي اعتداء أو إساءة أو تحرش يستهدف الضحية من خلال رسائل، صور أو أفلام لإثارة التمييز والكراهية ضده.
مؤسسة حملة	https://7amleh.org/	مؤسسة أهلية غير ربحية تعمل على مناصرة الحقوق الرقمية الفلسطينية بهدف الوصول إلى فضاء رقمي آمن وعادل وحر. يعمل المركز من خلال إصدار دراسات وأبحاث حول النشاط الرقمي، والحقوق الرقمية والأمان الرقمي، تدريب وبناء قدرات النشطاء والمؤسسات الأهلية الفلسطينية، وتخطيط وإدارة حملات المناصرة المحلية والدولية.
منصة حر	https://7or.7amleh.org/	المرصد الفلسطيني لانتهاكات الحقوق الرقمية (حر) هو أول منصة إلكترونية مفتوحة لرصد وتوثيق ومتابعة انتهاكات الحقوق الرقمية للفلسطينيين والفلسطينيات، تتيح أداة للتبليغ عن الانتهاكات، وأداة بحث في قاعدة بيانات انتهاكات الحقوق الرقمية.

10. الواقع القانوني الفلسطيني:

لقد تضمن قرار مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بشأن تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها والتمتع بها على الإنترنت عام 2016، إقرارا واضحا وغير قابل للشك مفاده «أن الحقوق التي يتمتع بها الناس في العالم الواقعي، يجب حمايتها أيضا في الإنترنت». وهذا يشمل حق المرأة في الحماية من كافة أشكال العنف القائم على النوع الاجتماعي في الفضاء الرقمي. بينما تنص المادة 19 «أن لكل شخص الحق في حرية التعبير عن الرأي بواسطة أي منبر، بما في ذلك المنبر الرقمي». فالعنف الجندري الرقمي يمس بحرية التعبير عن الرأي وهي أساس الحريات.

وعلى الرغم من أن فلسطين صادقت على 21 معاهدة دولية، بما في ذلك اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. بيد أن غياب الإرادة السياسية لدولة فلسطين من الوفاء بالتزاماتها لمنع العنف ضد النساء وحمايتهن منه، وهو ما ينعكس على البيئة الرقمية عامة، وشبكات التواصل الاجتماعي خاصة.

ويؤدي التشظي الجغرافي للمناطق الفلسطينية والانقسام السياسي إلى إضعاف إمكانية النساء باللجوء إلى أنظمة الدعم المجتمعي وتلقي الخدمات الاجتماعية اللازمة في حال تعرضن لهجمات واعتداءات واقعية ورقمية أيضا هذا في حال سلمنا بوجود مثل هذه المؤسسات.

وعلى الرغم من اعتبار القانون الأساسي الفلسطيني المعدل لعام 2002 بمثابة دستور مؤقت ومصدرا

لجميع القوانين الأخرى والذي بموجبه تنص المادة 9 على أن «الفلسطينيين يجب أن يكونوا متساوين أمام القانون والقضاء، دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الآراء السياسية أو الإعاقة» فإن التشريعات المتعددة في السياق الفلسطيني، تشكل عقبة رئيسة أمام مواءمة القوانين الوطنية مع مبادئ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ولا يسهل عملية تنفيذ الإجراءات التي من شأنها حماية حقوق المرأة.

فعلى سبيل المثال، قانون العقوبات الأردني لعام 1960، الساري المفعول في الضفة الغربية، فيما يسري قانون العقوبات المصري لعام 1936 في قطاع غزة. بينما يسري القانون الإسرائيلي في القدس وعلى الفلسطينيين في مناطق الـ48، تعدد المصادر القانونية واختلاف فلسفتها وأساسها الحقوقي أوجد العديد من التضارب مما يعيد إنتاج التمييز القائم على النوع الاجتماعي.

وبالرغم من مبدأ عدم التمييز في القانون، والمصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة دون تحفظات، لم تتبن السلطة الفلسطينية أي تشريع بشأن مناهضة العنف ضد المرأة. حيث صِيغ قانون عقوبات موحد في العام 2003 يمنح الحماية المحسنة للمرأة، ولكن لم يعتمد. وسيعتمد مشروع قانون بشأن العنف الأسرى، يجري إعداده حاليا والذي من شأنه أن يحمي النساء نظريا من العنف المنزلي والجنسي، ليطبق في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فيطبق القانون المصري لحقوق الأسرة لعام 1954، وكلاهما لا يضمنان المساواة بين الجنسين.

وفيما يتعلق بالجرائم الإلكترونية على وجه التحديد، اعتمدت السلطة الوطنية الفلسطينية المرسوم بقانون رقم 10 بشأن الجرائم الإلكترونية في 2018 بطريقة مماثلة لدول أخرى في المنطقة، أنشأ هذا القانون وحدة للجرائم الإلكترونية تحت إشراف النيابة العامة ويعاقب على أي وصول أو استخدام غير قانوني للشبكة والبيانات الإلكترونية، وتعطيل الوصول إلى الأجهزة والبيانات. ومع ذلك، فإن هذا القانون ليس له منظور خاص بالتعامل مع قضايا النساء الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يعتقد نشطاء حقوق الإنسان أن هذا القانون يقيد الحق في حرية التعبير والخصوصية، كما أن كافة الإحصاءات والبيانات التي توفرها الشرطة الفلسطينية لا تحضر على أساس النوع الاجتماعي، إنما هي بيانات لإعداد الشكاوى وطبيعة التعامل معها والمدينة التي قدمت الشكوى منها، وهو ما لا يمنح الباحثين والباحثات قدرة على استنطاق تلك البيانات للحصول على دلالات ومؤشرات.

وفي ورقة تقدير موقف صادرة عن مؤسسة الحق حول قانون الجرائم الإلكترونية، طالبت بضرورة مراجعة القرار بقانون بما يضمن انسجامه بالكامل مع الاتفاقيات والمعايير الدولية لحقوق الإنسان والممارسات الفضلى، وبخاصة اتفاقية بودابست للجرائم الإلكترونية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية ولا سيما المادة (19) بشأن حرية الرأي والتعبير والمادة (17) بشأن الحق في الخصوصية، والمبادئ الدولية لتطبيق حقوق الإنسان فيما يتعلق بمراقبة الاتصالات، لعام 2014.

كما طالبت «الحق» بتعديل المادة (3) من القرار بقانون التي تنص على إنشاء وحدة متخصصة للجرائم الإلكترونية في جهاز الشرطة وقوى الأمن، بحيث تكون وحدة واحدة فقط للجرائم الإلكترونية تتبع جهاز الشرطة الفلسطينية وتخضع لإشراف النيابة العامة. وحصر صفة الضبط القضائي، لغايات قرار بقانون الجرائم الإلكترونية، في جهاز الشرطة، بما يحول دون تداخل مهام الأجهزة الأمنية الفلسطينية خلال متابعة الجرائم الإلكترونية وانتهاك الحقوق.

لقد واجه القرار بقانون والتعديل عليه، انتقادات عديدة من قبل منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية والتي طالبت بتعديله، لمخالفته التزامات دولة فلسطين بموجب انضمامها للعهد الدولي للحقوق السياسية والمدنية دون تحفظ.

وفي قطاع غزة لا تزال حركة حماس، تعمل بتهمة «إساءة استخدام التكنولوجيا» الّتي أضيفت مع القانون رقم 3 لسنة 2009 معدّل لقانون العقوبات رقم 74 لسنة 1936. حيث نصّت المادّة رقم 262 مكرّر، على تجريم كلّ من «أساء عمداً استعمال أجهزة الخطوط الهاتفية أو الإنترنت أو أية وسيلة تكنولوجية أخرى بأن روّج أو نقل أو طبع أو نسخ أية مواد إباحية، أو أزعج غيره، أو وجه إليهم/نّ ألفاظاً بذيئة أو مخلة بالحياء أو تضمّن حديثه تحريضاً على الفسق والفجور».

والنتيجة مع القانونين تتمثل في ارتفاع معدل الاعتداء على حرية التعبير من خلال اعتقال بعض نشطاء مواقع التواصل الاجتماعي، وحجب بعض المواقع الإلكترونية، وتهديد بعض النشطاء/ النشيطات ومنعهم/نّ من السفر، والشابات والنساء جزء من ذلك الاستهداف، فيما لا ينظر إلى احتياجات النساء وخصوصية واقعهن في البيئات الرقمية بشكل مطلق، وهو ما يعزز من جعل الشبكات الاجتماعية بيئات غير آمنة وأماكن مليئة بالعنصرية وتحفل بخطابات الكراهية.

ورغم أن عهد الأمم المتحدة للتخلص من كل صور التمييز ضد النساء الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1979 قد اعترفت أن الإساءة العاطفية والنفسية هي احدى صور العنف بما في ذلك الإساءة الميسرة تكنولوجيا، إلا أن القوانين الفلسطينية لا تتعاطي مع هذا الأمر. حيث ما زال هناك من يرى أن السلوكيات المؤذية التي تيسرها التكنولوجيا ليست عنفا وهو ما انعكس على انعدام التشريعات والقوانين الوطنية لتحريم العنف الرقمي بحق النساء.

ومما أظهره مسح القوانين ومراجعة النصوص القانونية الفلسطينية، أن هناك غياب للقوانين التي تولي الاهتمام بالعنف الممارس بحق النساء والفتيات على الإنترنت، غير أن المثير هنا هو أن هذا المسح أظهر أن بعض النصوص يمكن أن تستخدم ضد الناجيات من ممارسات العنف الرقمي، وقد يستخدم لمقاضاتهن ولقمع مواقفهن السياسية، والسبب في ذلك يعود إلى أن النصوص القانونية قامعة، بحد ذاتها، لحرية التعبير.

جدير بالذكر هنا أن نشير إلى أن الكثير من الجهود التي بذلت من دول عربية مجاورة للتصدي لهذه الظاهرة، فقد قامت دول مثل: المغرب والمملكة العربية السعودية وتونس ولبنان ومصر بتعديل قوانين العقوبات الخاصة بها وتشريعات التحرش الجنسي والعنف الأسري بحيث تُجرم العنف الإلكتروني ضد المرأة. علاوة على ذلك، أتاحت 15 دولة عربية، من أصل 22، خطوطًا لمساعدة ضحايا العنف الإلكتروني.

11. الحلول المطروحة:

أمام هذا الواقع، يكون السؤال: ماذا على الشابات والنساء أن يفعلن أمام واقع الشبكات الاجتماعية بصفتها مساحات غير آمنة لهن؟ وهل الإساءة والمضايقات على المنصات الاجتماعية شيء يجب أن تتعايش النساء والشابات معه؟

ما نريد التأكيد عليه أن هناك طرقاً فعالة لتغيير هذا الوضع، فهو ليس أمرا مسلما به، غير أن الواضح في السياق الفلسطيني يشير إلى أن استعمال وسائل التواصل الاجتماعي ومشاركة الشابات والنساء في صياغة الخطاب العام الفلسطيني، مسألة تتقاطع مع خمس جهات رئيسة وهي: سلطات الاحتلال، والمنصات الرقمية، والسلطة الفلسطينية، والسلطة المجتمعية المتمثلة بالعادات والتقاليد والخطاب السائد والمهيمن في السياق الفلسطيني، وأخيرا، بالمرأة الفلسطينية، وهو ما يفرض أن يكون العمل على كل جهة على حدا، ومع تداخل في الجهات في أحيان أخرى. فيما يلي مقترحات للحلول التي يمكن العمل عليها وترجمتها لتصبح الشبكات الاجتماعية بيئات أكثر أمنا لنساء والشابات:

جزء من الحل يرتبط بتحميل منصات وسائل التواصل الاجتماعي مزيداً من المساءلة عن المحتوى الذي تستضيفه. تسير الأمور في هذا الاتجاه، حيث بدأت المنصات في اتخاذ إجراءات محددة. ليس من السهل تحديد أنواع الإجراءات التي يمكن اتخاذها، ويمكن أن تنشأ أسئلة صعبة في تحديد التدابير التي ستكون فعالة ومناسبة. على سبيل المثال: أين يوجد الخط الفاصل بين حماية النساء في الفضاء الرقمي وحرية التعبير؟ لكن المؤكد أن المنصات عليها أن تتوقف عن نشر رسائل عدائية بحق النساء وصولا إلى أن تصبح بيئات آمنه لهن.

أداة أخرى محتملة لجعل شبكات التواصل الاجتماعي بيئات آمنة للشابات والنساء هي التشريع، ففي أوروبا مثلا، توجد بالفعل مدونات لقواعد السلوك لمنصات التواصل

الاجتماعي تهدف إلى مكافحة خطاب الكراهية، فمن أجل السيطرة على المضايقات عبر الإنترنت وجعل المنصات بيئات آمنه يتطلب ذلك نظاماً قوياً لسيادة القانون، يحمي أيضاً حرية التعبير ويعززها.

مسألة أخرى غاية في الأهمية، ترتبط بضرورة العمل عكس الديناميكية السلطوية والأبوية السائدة، فالنساء بحاجة إلى الابتعاد عن الوضع التقليدي في التعامل مع الاعتداءات، حيث يتعين عليهن اتخاذ إجراءات من خلال الإبلاغ عن التعليقات المسيئة وإجبار الجناة المحتملين على تحمل المسئولية وإعادة التفكير في نشر الملاحظات المسيئة وخلق بيئات عدائية بحق النساء والشابات.

في دول عربية مثل الأردن وتونس والمغرب، تم إنشاء وكالات متخصصة لمكافحة العنف ضد الشابات والنساء على الإنترنت. هناك حاجة إلى بذل جهود متناسقة للاستجابة للعنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت من خلال خدمات تقدمها حكومات مثل خطوط مساعدة لضحايا العنف الالكتروني وتحديدا الابتزاز الإلكتروني، كما أن هناك حاجة إلى عمل بوابات إلكترونية على الإنترنت أو استمارات أو عناوين بريد إلكتروني للتبليغ عن حوادث العنف ضد النساء والفتيات على الفضاء الرقمي. فضلا عن الحاجة إلى توفير مساعدة قانونية ودعم نفسي، هناك جهود تبذلها بعض المؤسسات وهي بحاجة إلى أن تكون أكثر تنظيميا وأن يتم تعريف النساء والشابات بها بطريقة شاملة مع ضرورة أن تكون هناك شراكات تتقاطع بين الحكومي والمدني والشعبي. من أجل تنويع الخدمات وشمولها فلسطين التاريخية مع الوعي بتنوع الجهات الإدارية والسياسية والقانونية في كل منطقة فلسطينية.

كما يشير مهتمون/ ومهتمات في مجال الحقوق الرقمية أنه من خلال العمل الجماعي بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني يمكن تحقيق مستقبل ونجاحات في صيانة الحقوق الرقمية للنساء، وهي مسألة يجب أن تنطلق من مبدأ الحفاظ على حيوية الديمقراطية وخدمة المجتمع ككل، فضمان مساحات آمنة للنقاش في البيئات الرقمية وعلى شبكات التواصل الاجتماعي، مسألة شاملة ولا تقتصر على أشكال المضايقة والعدوانية القائمة على النوع الاجتماعي.

هناك ضرورة لتوفير ورش عمل وتدريبات تربوية وتوعوية حول كل ما له علاقة بالنساء والبيئات الرقمية، ومن جميع الجوانب، كما أن هناك أهمية لمناهضة الظواهر السلبية المرتبطة ببيئة طلاب وطالبات المدارس والجامعات وأيضًا النشطاء/ الناشطات والحقوقيين والحقوقيات وأعضاء/ عضوات مؤسسات المجتمع المدني والجمعيات النسوية.

ويجب أن يُسترشد تصميم أدوات السياسة العامة المرتبطة بالإنترنت بالمشاركة مع أصحاب المصلحة، مثل: منظمات حقوق المرأة، والبحث في تجارب النساء واستجاباتهن للعنف ضد المرأة على الإنترنت. وينبغي أن تحتوي هذه السياسات التي تحارب العنف الإلكتروني ضد المرأة، على تدابير وقائية وسريعة تيسر الإنصاف السريع وتعالج الأسباب الكامنة، مع التأكيد على تعزيز عملية تهيئة بيئة مواتية لوصول المرأة إلى العدالة، وذلك عبر إنشاء محاكم متخصصة وسريعة الإجراءات لتوفير إنصاف أسرع وأكثر فعالية من حيث التكلفة والفترة الزمنية.

كما ينبغي أن توسع حملات التوعية نطاقها لتتجاوز التركيز على الضحايا المحتملين وتستهدف الجناة المحتملين والأسرة ككل، وعامة الناس.

لقد حملت النسخة الثانية من مبادئ الإنترنت النسوي مجموعة من المطالب، والتي جاء فيها ضرورة العمل على تعزيز إمكانية وصول النساء واتصالهن بالإنترنت، وبالتمتع بخدمة إنترنت مقبولة، وبأسعار معقولة، وغير مشروطة، ومنفتحة، وهادفة، وتتسم بالمساواة. وكذلك الوصول إلى المعلومات عبر حماية ودعم الوصول غير المقيد للمعلومات المتعلقة بالنساء.

كما تطالب جماعات الإنترنت النسوي بضرورة تعظيم الخطاب النسوي على الشبكة من خلال استخدام قوة الإنترنت في تعظيم إيصال صوت تجارب النساء وواقعهن المُعاش، مع ضرورة دعم الحق في الخصوصية والسيطرة التامة على البيانات والمعلومات الشخصية على كل الأصعدة على الإنترنت. ومعارضة استخدام البيانات من قبل الدول أو الشركات من أجل الربح أو التلاعب بالمستخدمين/ المستخدمات، ورفض الرقابة مهما كانت أشكالها، مع التأكيد على مسألة الذاكرة، حيث يحق للنساء السيطرة على تاريخهن الشخصي وذاكرتهن على الإنترنت، بما يضمن ذلك القدرة على الوصول لكل معلوماتهن الشخصية والبيانات الخاصة بهن على الإنترنت والقدرة على التحكم في هذه البيانات بمعرفة من يحق له/ لها الوصول إليها وتحت أية شروط وقدرتهن على محوها للأبد، وكذلك الحق في المجهولية على الإنترنت، فالمجهولية تسمح بحرية التعبير على الإنترنت في حالات تواجه فيها النساء مخاطر اجتماعية أو سياسية تهدد حياتهن.

12. توصيات ومجالات للعمل:

- هناك أهمية بالغة جدا لمعالجة ثلاث قضايا ترتبط بجعل شبكات التواصل الاجتماعي بيئات آمنة للشابات والنساء، وهي: نقص المعرفة والثقة أولا، وإلقاء اللوم على الضحية ثانيا، والخوف من الرد الانتقامي عند الشابات والنساء ثالثا، فهي عوامل وأسباب تردعهن عن الإبلاغ عن العنف عبر الإنترنت، وبذلك يتعزز بقاء الشبكات بيئات غير آمنة، والقضايا الثلاثة بحاجة إلى عمل جماعي يضم كل أطراف الجهات ذات العلاقة: مؤسسات رسمية، مؤسسات حقوقية ومجتمع مدني، منظمات أممية.. الخ. كما يمكن لهذه الأطراف العمل على تنفيذ برامج توعوية للشباب والشابات بطريقة منسقة ومتفق عليها وعلى اختلاف الأشكال وطرق التأثير.

- يجب بذل جهود كبيرة لمعالجة مجموعة من المعايير والمواقف الاجتماعية المجتمعة التي تخلق عقبات شبه مستعصية أمام النساء اللواتي يلتمسن المساعدة، مثل: إلقاء اللوم على الضحايا، والتعرض للتوبيخ واللوم نتيجة مشاركة صورهن أو الإفصاح عن كونهن ناشطات، ويشمل ذلك الخوف من أن تقوم الشرطة أيضا بإلقاء اللوم عليهن أو إبلاغ أسرهن بما تعرضن له، إلى جانب معالجة كل ما له علاقة بضمان الخصوصية والسرية باعتبارها السبب الرئيس لعدم قيام الناجيات بالإبلاغ عن العنف.

- يعتبر معاقبة الجناة بمثابة أفضل إجراء اقترحته النساء للتصدي للعنف على الإنترنت، وهو أمر يتطلب تطويرا للقوانين الخاصة بالجرائم الإلكترونية بحيث تراعي واقع النساء في البيئات الرقمية، وكذلك مواءمة القوانين الفلسطينية مع القوانين والاتفاقيات الدولية.

- أمام ضرورة معاقبة الجناة والمعتدين، فإنه من الضروري العمل على إشراك الشباب والرجال تحديدا في الأنشطة التوعوية والأنشطة المجتمعية، فهم جزء رئيس من المشكلة وفي المقابل هم جزء أصيل من الحل.

- يتعين على المنصات الإلكترونية أن تعمل على تحسين سياسات حماية المستخدمين والمستخدمات. كما ينبغي لوسطاء الإنترنت أن يحددوا التزامات رفيعة المستوى وواضحة لدعم سلامة المرأة في الفضاء الإلكتروني، وأن يوفروا إجراءات لإبلاغ وتقديم الشكاوى ميسرة وشفافة فيما يتعلق بالعنف الرقمي بما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي.

- هناك أهمية لاطلاع مستخدمي ومستخدمات الإنترنت على البروتوكولات وأماكن الإبلاغ عن حالات العنف ضد النساء والفتيات على الإنترنت والعنف الذي تيسره تقنيات المعلومات والاتصال، وكيفية الوصول إلى الخدمات الأساسية على الإنترنت.

- هناك أهمية بالغة لتعزيز الوصول إلى خطوط هاتفية مجانية وخدمات مناسبة للفتيات والنساء في حال تعرضن لعنف ميسر بالتكنولوجيا، كما يمكن تخصيص خطوط آمنة وطنية لتقديم الدعم القانوني واستقبال الشكاوى من ضحايا العنف الرقمي.

- على المنصات الاجتماعية مع الشركات التكنولوجية المناصرة للمرأة ومنظمات المجتمع المدني والجهات الرسمية مثل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، العمل على وضع حلول على المدى القصير والمتوسط والطويل. وخلق تعاون لضمان أن ترتبط عمليات الإشراف على المحتوى وحذفة مع احتياجات المجتمع.

- على منصات التواصل الاجتماعي تحسين ممارسات الشفافية الخاصة بها، بما في ذلك الجهود التي تبذلها لخلق فضاءات آمنة للشابات والنساء وحول بيانات الشكاوى حول خطاب الكراهية والعنف الرقمي والحلول ذات الصلة. كما أن عليها أن تضع ما يضمن سرعة ودقة عمل أنظمة إدارة المحتوى الخاص بها لأغراض حماية النساء ولأغراض بحثية أيضا.

- من المهم التعرف على الفضاءات الرقمية غير الآمنة ورصدها وجمع البيانات عنها وتحليلها بهدف تحديد الاستراتيجيات المناسبة لمواجهتها. كما يتوجب التوعية باستخدامات الذكاء الاصطناعي الذي يساهم حاليا بشكل كبير في الكشف عن المحتوى الضار الذي يستهدف النساء والشابات وآلية حظره، مثل أداة الكشف عن الصور والمحتوى المُزيف، إلى جانب الاستخدامات السلبية حيث يمكن أن يلعب الذكاء الاصطناعي دورا سلبيا ومتحيزا ضد النساء.

- من الأهمية العمل على تعزيز التعريفات الشاملة لمفهوم الفضاءات الرقمية الآمنة التي تتقيد وتحترم حرية التعبير بما يراعي المعايير الدولية وتلك المنصوص عليها في العهود الدولية الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية.

- يجب بناء تحالفات مع ذات أصحاب المصلحة المتعددين وهذا يشمل: تشجيع تبادل المعلومات والخبرات بين منظمات حقوق الإنسان والمؤسسات النسوية ووسطاء الإنترنت والجمهور. وتشجيع النساء في دوائر جغرافية واجتماعية صغيرة على رصد كشف الفضاءات غير الآمنة على وسائل التواصل الاجتماعي، وعقد حوارات بين أصحاب المصلحة حول ضمان تحقيق فضاءات رقمية آمنة، وكسب شركاء وتوقيع مذكرات تفاهم ومدونات سلوك تمنع أن تكون صفحات المواقع الصحافية والإعلامية بيئات غير آمنه للنساء والشابات. ودعوة المنصات الرقمية وشبكات التواصل الاجتماعي لتطوير تعريفات وإجراءات تشغيلية بالتعاون مع الخبراء والجمهور في مناطق العالم العربي وفلسطين.

- هناك دور كبير يفترض أن تلعبه الجامعات والمؤسسات التعليمية على اختلاف تصنيفاتها، فهي تعتبر مختبرا كبيرا يضم القسم الأكبر من الشباب، وبالتالي هناك ضرورة إلى إشراك المؤسسات التعليمية في عملية التوعية وتعميم المعرفة وصولا إلى اقتراح الحلول، وذلك من خلال الأنشطة والفعاليات المنهجية وللامنهجية وإجراء الأبحاث العلمية ووحدات الرصد وبناء وتصميم مساحات رقمية آمنة من خلال الاستعانة بأقسام البرمجة وتكنلوجيا المعلومات.

- هناك أهمية بالغة للعمل على خلق مساحات آمنة للشابات والنساء عبر الإنترنت، وتعميم هذه المساحات، والعمل من خلالها على تكريس الوعي والمعرفة بالحقوق الرقمية، ويمكن أن تلعب هذه المساحات نقطة انطلاق للإبلاغ ومناقشة التهديدات الرقمية من دون خوف. ويمكن لهذه المساحات تطوير الإلمام بمفهوم الفضاء الرقمي الآمن والصديق للنساء والشابات وتجذير المهارات الرقمية من خلال برامج التعليم وبرامج التوعية متعددة الطرق والوسائل، وضمان أن تكون عملية التوعية من المخاطر الرقمية حالة من التوعية وليس فعلا لزراعة الخوف في نفوس النساء والشابات.

- إزاء كل ذلك، ولحجم قضية حضور النساء في البيئات الرقمية، هناك ضرورة ملحة ومسئولية ملقاة على عاتق الجهات الدولية لتخصيص دعم فني ومالي لدعم المؤسسات الحقوقية والنسوية ومؤسسات المجتمع المدني في برامج وأنشطة تساهم في خلق مساحات آمنة للشابات على شبكات التواصل الاجتماعي، وهناك أهمية لدعم المنظمات ذات الممارسات البارزة في خلق فضاءات رقمية آمنة وتشجيع المؤسسات ذات الاهتمام والتي لم تنشط في هذا الملف الهام والكبير.

13. قراءات مفيدة ومراجع:

نحيل القارئ/ القارئة هنا إلى مجموعة من المقالات والأبحاث والمؤسسات والمبادرات التي تعمل على جعل الشبكات الاجتماعية بيئات آمنة للشابات والنساء بشكل خاص، وهي روابط اهتدى ملخص السياسات بما تضمنت من أفكار ونتائج ورؤى:

- نجمة علي. شبكة منتهكة: العنف الجندري ضد الفلسطينيات في الفضاء الرقمي، مركز حملة، 2022، على رابط: https://7amleh.org
- بحث: هيئة الأمم المتحدة للمرأة. «العنف ضد المرأة في الفضاء الرقمي»،2022

https://n9.cl/k9xq2y

- أنتونيلا بيريني، آن بلوين، ريجا ويس، جوناثان برايت، «وثيقة العمل: معالجة خطاب الكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي: التحديات المعاصرة، اليونسكو. 2022. على رابط: https://n9.cl/z9ph1h
- نجمة علي. «شبكة كارهة: خطاب الكراهية في منصات التواصل الاجتماعي بين الفلسطينيين/ات وأثره على حقوقهم الرقمية»، مركز حملة: https://n9.cl/ux8lq
- ورقة موقف صادرة عن مؤسسة الحق بشأن قرار بقانون الجرائم الإلكترونية وحجب مواقع إلكترونية 23، أكتوبر 2019، على رابط: https://n9.cl/y6wph
-
- دانا فراج. «ورقة موقف: انتهاكات مستمرة وإهمال واضح تجاه حق الخصوصية والبيانات الشخصية الفلسطينية»، مركز حملة، (2023). على رابط: https://n9.cl/zk2dh
- دليل مكافحة العنف الرقمي المبني على النوع الاجتماعي، مركز حملة، (2023)، على رابط:

https://n9.cl/ywmzi

- ما هو الـ Doxing، «استقاء المعلومات الشخصية، وكيف يمكن أن يؤثر عليك؟»، مركز حملة، على رابط: https://n9.cl/7vmdl

14. أمثلة على مبادرات:

- "قصتها" (Her Story): مبادرة شبابية مدعومة من المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية (ROAS) لإنتاج ونشر المعرفة حول حياة النساء والظلم الذي يتعرضن له ويعيق مسيرتهن، لتمكين المجتمعات من فهم المشكلات المتعلقة بعدم المساواة بين الجنسين وإيجاد حلول لها.
- مبادرة Women in CyberSecurity(WiCyS): مبادرة غير هادفة للربح تهدف إلى جمع النساء لتبادل الخبرات والمعرفة وتوفير التوجيه وفرص التواصل في مجال الأمن الرقمي، وهي موجهة للنساء المشاركات في الأمن الرقمي، بما في ذلك في الأوساط الأكاديمية والبحثية والحكومة والصناعة.
- شبكة: World Wide Web (https://webfoundation.org/) وتسعى من أجل النضال من أجل الويب الذي يمكن الجميع من إمكانية الوصول إليه بحيث يكون آمنا ومُمكِّنا، وتستخدم الشبكة الأبحاث الأصلية والدعوة والعمل العام لصياغة السياسات والمنتجات التي تلزم الويب الذي يحقق مصالح المجتمعات.

منشورات جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية
الموقع الإلكترونيّ: www.pwwsd.org
البريد الإلكترونيّ: pwwsd@pwwsd.org